

**قرار:**

**( المادة الأولى )**

يُضاف مسلسل جديد برقم (١٣) إلى الملحق رقم (٣) بلائحة القواعد المنفذة لأحكام قانون الاستيراد والتصدير الخاص بالسلع التي تستورد بشروط خاصة ، نصه الآتي :

م	اسم السلعة	شروط الاستيراد
١٣	منتجات نصف جاهزة من حديد أو صلب من غير الخلاط (البليت) - بند جمركي (72.07) .	أن يتم الإفراج الجمركي باسم المنشآت الصناعية (المصانع) وفقاً للنشاط المرخص له من الجهات المختصة .

**( المادة الثانية )**

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٩/٣/٢

وزير التجارة والصناعة

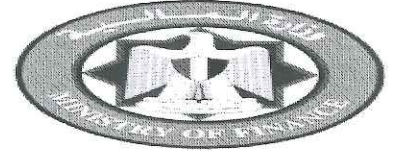
مهندس / عمرو نصار



مصلحة الجمارك  
قطاع النظم والإجراءات

الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية

الإدارة العامة للسياسات والإجراءات  
إدارة البحوث الفنية ودعم القطاعات



**منشور استيراد رقم (١١) لسنة ٢٠١٩**

~~~~~

أشارة الى :-

\* قانون الاستيراد والتصدير رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتهما .

الحاقاً ب :-

\* أحكام الملحق رقم (٣) المرافق للائحة التنفيذية لقانون الاستيراد والتصدير وتعديلاته المنتهية بمنشور استيراد رقم ١٦ لسنة ٢٠١٨ والتعليمات المعلنه تباعاً في هذا الشأن .

**يراعى إتباع ما يلي ”**

\* يطبق كتاب قرار السيد المهندس / وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٩ الموضح بعالية وخلفة وبشروطه بكل دقة والمعلن بالوقائع الرسمية بالعدد ٥٣ (تابع) في ٢٠١٩/٣/٥ والمعمول به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ نشره والوارد للادارة في ٢٠١٩/٣/١٣ .

**للعلم به ومراعاة تنفيذه بكل دقة**

رئيس الإدارة المركزية  
للسياسات والإجراءات الجمركية

مدير عام الإدارة العامة  
للسياسات والإجراءات الجمركية

مدير إدارة  
البحوث الفنية ودعم القطاعات

١٤  
٢٠١٩

مها مصطفى سليم

عاصم صلاح الكاشف

## وزارة التجارة والصناعة

قرار رقم ١٨٦ لسنة ٢٠١٩

### وزير التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ في شأن تنظيم الصناعة

وتشجيعها وتعديلاته ؛

وعلى القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥ بتنظيم

وزارة التجارة والصناعة ؛

وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥

في شأن الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات فحص ورقابة السلع المستوردة

والمصدرة الصادرة بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاتها ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٠٨٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية

لقانون تيسير إجراءات منح تراخيص للمنشآت الصناعية الصادر بالقانون رقم ١٥

لسنة ٢٠١٧ ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٣٦ لسنة ٢٠١٧ بشأن مراجعة مصلحة الرقابة

الصناعية لمستلزمات الإنتاج المستوردة للمصانع ؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٤٦١ لسنة ٢٠١٨ بشأن إصدار اشتراطات

منح تراخيص للمنشآت الصناعية ؛

وعلى مذكرة غرفة الصناعات المعدنية المؤرخة ٢٠١٨/٩/١٦ ؛